



أثر المشاركة السياسية للمرأة في السودان - دراسة حالة ولاية الخرطوم

عباس مبارك محمد خلف الله الكنزوي وعبد القادر بدوي محمد

قسم علم الاجتماع، جامعة الزعيم الأزهري
قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة البحر الأحمر

المؤلف: abbaass@gmail.com

تاريخ النشر: 15 يناير 2026م

تاريخ القبول: 13 يونيو 2025م

تاريخ الاستلام: 24 إبريل 2025م

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية للمرأة السودانية في ولاية الخرطوم، مع التركيز على ثلاثة محاور رئيسية: التشريعات والسياسات، والعوامل الاجتماعية والثقافية، ودور المنظمات المحلية والدولية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أدوات الاستبانة والمقابلة، حيث شملت عينة البحث 200 امرأة ناشطة سياسياً في ولاية الخرطوم. كشفت النتائج عن أن نظام الكوتا (25%) المنصوص عليه في دستور 2005 قد أسهم في زيادة التمثيل النسائي، غير أن فعاليته ظلت محدودة بسبب معوقات تتعلق بالبيئة الاجتماعية والتمييز الهيكلي. كما بينت الدراسة أن المستوى التعليمي يلعب دوراً محورياً في تعزيز المشاركة السياسية، حيث بلغت نسبة الحاصلات على تعليم جامعي وفوق جامعي 57.5% من عينة البحث. أوصت الدراسة بضرورة رفع نسبة الكوتا إلى 30% مع تعزيز آليات التنفيذ، وإطلاق برامج توعية مجتمعية موسعة، وتوفير دعم مالي وتدريب للمرشحات. كما شددت على أهمية تعديل بعض النصوص التشريعية التي لا تزال تشكل عائقاً أمام المشاركة الكاملة للمرأة في الحياة السياسية.

الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية، المرأة السودانية، الكوتا النسائية، التمكين السياسي، ولاية الخرطوم.

The Impact of Women's Political Participation in Sudan a Case Study of (Khartoum State)

Abbass Mubarak M. Khalafalla Elkenzi and Abdelgadir Badawi Mohammed

Department of Social Science, Elazhari University

Department of Social Science, Faculty of Arts, Red Sea University

Corresponding Author: abbaass@gmail.com

Received: 24th April, 2025

Accepted: 13th June, 2025

Published :15th January, 2026

Abstracts

This study aims at analyzing the factors affecting the political participation of Sudanese women in Khartoum State, focusing on three main areas: legislation and policies, social and cultural factors, and the role of local and international organizations. The study relied on the descriptive analytical method using the questionnaire and interview tools, and the research sample included 200 politically active women in Khartoum State. The results revealed that the quota system (25%) stipulated in the 2005 constitution contributed to increasing women's representation, but its effectiveness remained limited due to obstacles related to the social environment and structural discrimination. The study also indicated that the level of education plays a crucial role in enhancing political participation, with those holding a university or postgraduate education making up 57.5% of the research sample. The study recommended the necessity of raising the quota to 30% while strengthening implementation mechanisms, launching extensive community awareness programs, and providing financial and training support for female candidates. It also emphasized the importance of amending certain legislative texts that still pose an obstacle to the full participation of women in political life.

Keywords: *Political participation, Sudanese women, women's quota, political empowerment, Khartoum State*

مقدمة:

المشاركة السياسية هي مشاركة الفرد في المجال السياسي والحياة العامة بما يتضمن تحقيق المواطنة والديمقراطية، وهي تهدف الى التأثير المباشر وغير المباشر على صنع قرارات توزيع الموارد وتأمين الحقوق والحريات وتشمل المشاركة السياسية عدة أنشطة في مجالات منها الترشيح للانتخابات والمشاركة في الحملات الانتخابية والتصويت والتفاعل مع الحياة السياسية وهي تنبع من الحريات مثل حرية التعبير وحرية التجمع وتكوين المجموعات وحرية المشاركة في الشؤون العامة والفرصة للترشيح في الانتخابات والمشاركة في الحكم. تشكل المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة ركيزة أساسية في بناء المجتمعات الديمقراطية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. في السياق السوداني، تكتسب هذه القضية أهمية خاصة في ضوء التحولات السياسية المتلاحقة والجهود الرامية إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس أكثر عدالة وتمثيلاً.

تركز هذه الدراسة على ولاية الخرطوم كمحور للبحث نظراً لكونها المركز السياسي والإداري للبلاد، حيث توجد المؤسسات التشريعية والتنفيذية الرئيسية، بالإضافة إلى تركيز معظم المنظمات النسائية والحقوقية فيها. كما تمثل الخرطوم بيئة مثالية لدراسة تفاعل العوامل المحلية مع المؤثرات الدولية في قضية المشاركة السياسية للمرأة.

تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من كونها تقدم تحليلاً شاملاً يربط بين الجوانب التشريعية والاجتماعية والتنظيمية، بينما تكمن أهميتها العملية في تقديم توصيات قابلة للتطبيق قد تسهم في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة خلال المرحلة الانتقالية الحالية وما بعدها.

مشكلة الدراسة

تتمحور إشكالية الدراسة حول السؤال المركزي: ما العوامل الحاسمة المؤثرة في المشاركة السياسية للمرأة السودانية في ولاية الخرطوم؟ ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى فعالية النظام الانتخابي الحالي ونظام الكوتا في ضمان مشاركة حقيقية للمرأة؟
2. كيف تؤثر العوامل الاجتماعية على فرص ومستويات المشاركة السياسية؟
3. ما طبيعة الدور الذي تلعبه المنظمات النسائية المحلية والدولية في تعزيز المشاركة السياسية؟
4. ما أبرز التحديات الهيكلية والمؤسسية التي تواجهها المرأة في ممارسة حقوقها السياسية؟
5. كيف يمكن تقييم تجربة المرأة السودانية في المشاركة السياسية مقارنة بالتجارب الإقليمية؟

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية

1. دراسة محمد (2019) "المشاركة السياسية للمرأة في السودان: الواقع والتحديات": ركزت على التحليل القانوني للتشريعات الانتخابية وأهملت الجوانب الاجتماعية والثقافية. غاب عنها تحليل دور المنظمات الدولية
2. دراسة أحمد (2021) "تأثير العولمة على الحركة النسوية في الخليج العربي": حللت تأثير المنظمات الدولية وأغفلت الخصوصية المحلية. لم تتناول التفاعل بين العولمة والتشريعات.

3- دراسة (بدري والنقر) (2013) الكوتة وانعكاساتها على المشاركة السياسية للمرأة السودانية: هدفت الدراسة إلى تقديم فهم متكامل للمشاركة السياسية للمرأة السودانية والعوامل المؤثرة في هذه المشاركة مع الوضع في الاعتبار الكيفية التي تحفز مشاركة الشباب والشابات في العمل العام السياسي اتبعت الدراسة منهجية تشاركية، استخدمت فيها أدوات بحث نوعية جعلها مكملتها لبعض الأدوات المقابلات غير المنتظمة وحلقات النقاش وورش العمل تناولت الدراسة الكوتة وأثرها على المشاركة السياسية والتحديات التي تواجهها. توصلت لعدد من النتائج أهمها أن نظام الكوتة له أثر كبير في المشاركة السياسية للمرأة السودانية.

2. الدراسات الدولية

1. دراسة (2020) Dahlerup عن أنظمة الكوتا: قدمت تحليلاً مقارنةً لأنظمة الكوتا، وركزت على التجارب الأوروبية والأمريكية. لم تتضمن نماذج من الدول الهشة.

2. دراسة (2019) Tripp "المرأة والتحول الديمقراطي في أفريقيا": تناولت حالات دراسية من عدة دول إفريقية. ركزت على مراحل التحول الديمقراطي. لم تعطِ اهتماماً خاصاً للحالة السودانية.

منهجية الدراسة

المنهج البحثي

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مع استخدام أدوات الإحصاء الوصفي

أدوات جمع البيانات

1. الاستبانة:

- موزعة على 200 امرأة ناشطة سياسياً في مجالات مختلفة بولاية الخرطوم

- شملت عدد من الأسئلة مغلقة ومفتوحة وغطت عدد من الجوانب التشريعية والاجتماعية والتنظيمية

2. المقابلات:

- أجريت عدد 10 مقابلات مع ناشطات وبرلمانيات بولاية الخرطوم وركزت المقابلات على الخبرات والتحديات الشخصية التي تواجه المرأة في مشاركتها السياسية

- مدت الباحثان بيانات نوعية عميقة

3. تحليل الوثائق:

- التشريعات والقوانين الانتخابية

- تقارير المنظمات المحلية والدولية

- السجلات الرسمية للانتخابات السابقة

مفهوم المشاركة السياسية وأنواعها:

تعرف المشاركة السياسية اصطلاحاً بأنها تلك الجهود المشتركة حكومية وأهلية في مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقاً لخطط مرسومة وفي حدود السياسة الاجتماعية للمجتمع (أحمد، 1980، 281).

وتعرف المشاركة السياسية أيضاً على أنها إتاحة الفرص للمواطنين بأن يؤديوا دوراً في الحياة السياسية عن طريق مساهمتهم في إصدار القرارات وهي عملية من قبل المواطنين في اتخاذ القرارات عن طريق التصويت في الانتخابات والاستفتاء وغيرها (العجال، 2007، 243).

والمشاركة السياسية هي نشاط سياسي يرمز إلى مساهمة المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي أي ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي سواء كان هذا النشاط فردياً أم جماعياً (البيج، 1997، 64).

أنواع المشاركة السياسية:

تقسم المشاركة السياسية على عدة أشكال وتتنوع حسب مجالاتها المختلفة ويمكن تقسيمها إلى (سعاد، 2012، 91-93):

1- المشاركة الحرة: وهي القاعدة في الديمقراطيات الغربية حيث يستطيع الأفراد أن يختاروا ما إذا كانوا يشاركون أم لا.

2- المشاركة المقيدة بالنظام: وتعني دعم وليس اختيار أفراد وسياسات الحكومة ووظيفتها الرئيسة حشد الناس وخلق النظام في محاولة تقوية سلطة الحكومة.

3- المشاركة كوسيلة استخدام شخصي: في العالم الثالث الشكل التقليدي للمشاركة هو علاقة السيد التابع حيث يقدم الأشخاص ذوي المكانة المنخفضة دعمهم السياسي للسيادة (اصحاب الأعمال، الرؤساء وغير ذلك) وذلك كنوع من المجاملة.

و اقع المشاركة السياسية للمرأة السودانية:

منذ بداية أربعينات القرن الماضي انضمت السودانيات للنقابة مثل: نقابة العاملين بالتمريض واتحاد الدارسات، وأصبح سندا جديداً للحركة الوطنية لقيادة الصراع من اجل مطالب النساء وكانت هناك أربع طالبات داخل جامعة الخرطوم يشاركن في اتحاد الطلاب نشاطه السياسي في إطار القوى الوطنية السودانية (حميد، 123، 2025).

شاركت النساء في العمل النقابي وبلورت بعضاً منهن اتجاهات سياسية وانضمت الى بعض الأحزاب، وفي عام 1952م كونت راندات العمل النسوي الاتحاد النسائي الديكان من أهم مطالبات حقوق المشاركة السياسية للنساء، وشهدت فترة ما بعد الإستقلال هيمنة الاتحاد النسائي على العمل النسوي وشاركت إحدى العضوات في لجنة وضع الدستور الدائم للبلاد وسمح للمتعلقات بالتصويت وشاركن في انتخابات دوائر الخريجين عام 1953م (بدرى والنقر، 2013، 19).

بعد ثورة أكتوبر 1964م شهد السودان دخول أول أمراه ألي البرلمان. وفي العام 1969م تم تعيين أول دستور سوداني يهتم بالحقوق العملية والسياسية والاجتماعية للمرأة، كونها كائنا مستقلا لها حقوق وعلما واجبات بالإضافة إلى مساواتها مع بقية مواطني الدولة في الحقوق والواجبات السياسية والمدنية والحريات (حميد، 124، 2025).

شهدت الفترة الممتدة بين 1951 و1971م حراكاً مجتمعياً نسبياً لتغييرات مؤسسية في القوانين ذات الصلة بحقوق المرأة في السياسة والعمل، ولم تحاول تفسير قضاياها فيها تحديات للمجتمع ولم تهدف إلى إثارة عداء مع المجتمع وإنما قبلت بالكثير من الأنماط الثقافية السائدة التي تركز لدونية المرأة ولكنها نجحت إلى حدٍ ما في خلخلة بعض الحواجز الثقافية التي تعوق مشاركة المرأة في العمل العام في المدن، وساعد ذلك في وجود فئة من الرجال المثقفين الذين بذلوا جهداً في إفساح المجال للمرأة (بدرى والنقر، 2013، 23).

في انتفاضة 1985م شاركت النساء عامة، وخاصة طالبات الجامعة ونساء الأحزاب في الانتفاضة. استفادت النساء من النظام الديمقراطي بتكوين منظمات وصل عددها إلى ستة عشر منظمة تعمل في مجالات مختلفة ذات صلة بتنمية المرأة ومن أهم إنجازات فترة الديمقراطية (1985-1989) هو تكوين قطاعات المرأة في الأحزاب السياسية ومشاركة النساء في بعض المناصب القيادية في الحكومة (حميد، 128، 2025)

أما الفترة من (1989-2005) فقد بدأت بانقلاب عسكري ساندته الحركة الإسلامية وشهدت تطورات سياسية واقتصادية وثقافية القت بظلالها على وضع النساء في السودان وعلى الحركة النسوية المختلفة إذ ركزت أجنحة الحكومة الإسلامية على سياسات تحد من حرية المرأة في حركتها واختيار ملبسها وبالتالي قراراتها. حلت حكومة الإنقاذ الأحزاب السياسية والمنظمات وركزت على الأحزاب الإسلامية وكونت منظماتها الموالية لها. وعليه ظلت المشاركة السياسية بدرجة كبيرة مقتصرة على نساء الحزب الحاكم حتى العام 1995م. وفي العام 2011م تولت السيدة سامية احمد محمد منصب نائب رئيس البرلمان كما تولت المرأة في ذات الفترة رئاسة لجان مهمة في البرلمان مثل التشريعات والعدل إلا أن ذلك كله لم يلب ظموحها وحلمها في المشاركة بشكل أفضل، والذي حالت عدة عوائق دون تحقيقه مثل العادات والتقاليد.

وفي العام 2014م تم تعديل قانون الانتخابات لصالح النساء ورفعت الكوتا من (25%) الى (30%) وشغلت المرأة (129) مقعدا في البرلمان من أصل (400) مقعدا. وفي انتخابات 2015م وصلت نسبة مشاركة النساء في البرلمان الى 30% وهي النسبة التي توافقت مع التوصيات العالمية التي تضمنتها مخرجات مؤتمر بكين، وبهذا تكون المرأة السودانية قد أصبحت ضمن الدول الإحدى عشر في العالم التي حققت هذا الهدف العالمي (توتو، 2026).

وعند اندلاع الثورة في السودان 2018م رافقت النساء الرجال وتقدمتهن أحيانا في الخروج الى الشارع. كان ذلك نتيجة لعدة عوامل منها القمع والقهر الذي شهدته النساء خلال تلك الفترة منها القوانين التي تحد من حركتها وتجارها مثل قانون النظام العام ومصادرة وسائل الرزق المتاحة التي تمتنعها النساء مثل بائعات الأطعمة والشاي (كرار، 2022، 217).

وبعد إعلان تشكيل الحكومة المدنية في فبراير 2021م كانت المرأة السودانية حاضرة بحكمتها ومعرفتها وخبرتها السياسية. وطالبت النساء بتمثيل لا يقل عن (50%) وتم دعم هذا المطلب لان تمثيل المرأة السودانية في المناصب السياسية دون الطموح فظهرت المرأة في مناصب مرموقة كرئيسة للقضاء (نعمات عبد الله) والدبلوماسية (إسراء محمد عبد الله) كأول سيدة سودانية تشغل منصب وزير دولة بالخارجية والأستاذة عائشة موسى ورجاء نكولا) عضو مجلس السيادة الانتقالي والدكتورة (هبة محمد علي) وزير دولة بوزارة المالية (حميد، 2025، 129).

وضعية المرأة السودانية في مختلف الدساتير 2005م، 2019، 2022م

كل الدساتير في السودان منذ العام 1956م وحتى 1998م اكتفت بالنص على المساواة بين الرجل أمام القانون بلا التزام ولا اليات أو وسائل تجعل المساواة واقعا. وقد جاء الدستور الانتقالي لعام 2005م في أعقاب نزاع مسلح استمر ما يقارب خمسين عاما، وطول هذه الفترة كانت النساء أكثر القطاعات تضررا إذ بلغ عددهن حوالي 49% من سكان البلاد البالغ عددهم (36) مليون نسمة، ويعتبر دستور 2005م أكثر تقدما من كافة الدساتير السودانية السابقة (توتو، 2022، 122).

إذ تضمن دستور 2005م الذي أقر عقب الحرب الأهلية في جنوب السودان إشارات كثيرة لصالح تمكين المرأة إذ أشارت المادة (32) المساواة بين الرجال والنساء في السودان، تكفل الدول للرجال والنساء الحق المتساوي في التمتع بكل الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية بما في ذلك الحق في الأجر المتساوي للعمل المتساوي وكافة المزايا الوظيفية الأخرى (دستور جمهورية السودان، 2005، 12).

ومن أهم الحقوق التي كفلها الدستور للمرأة السودانية جاءت تحت مسمى (حقوق المرأة والطفل)

وأهم هذه الحقوق

1- تعزز الدولة حقوق المرأة من خلال التمييز الإيجابي.

2- تعمل الدولة على محاربة العادات والتقاليد الضارة التي تقلل من كرامة المرأة ووضعيتها

ثم أعطي الدستور الانتقالي لعام 2005م المرأة حقها في الترشح لرئاسة البلاد (عبد الرحمن، 2024، 28).

أما الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية التي صدرت في العام 2019م فقد نصت أيضا على ضمان وتعزيز حقوق المرأة في السودان في كافة المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ومحاربة كافة أشكال التمييز ضد المرأة (الوثيقة الدستورية، 4، 2019)

كما نص الدستور الانتقالي لعام 2019م على حماية حقوق المرأة كما يلي:

- تحمي الدولة حقوق المرأة كما وردت في الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي صادق عليها السودان.

- تكفل الدولة للرجال والنساء الحق المتساوي في التمتع بكل الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية بما فيها الحق في الأجر المتساوي والمزايا الوظيفية الأخرى.

كذلك الحال بالنسبة للدستور الانتقالي 2022م الذي أكد في الباب الثاني، الفصل الثالث علي أن تتخذ الدولة التدابير الكفيلة بالقضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة.

- إلغاء أو تعديل كافة القوانين والتدابير التي تنص على التمييز ضد المرأة.

- التأكيد على ضرورة تعزيز مشاركة النساء في جميع أجهزة الدولة.

على الرغم من أن دساتير السودان المختلفة والتشريعات والقوانين المتعاقبة قد أتاحت للمرأة السودانية حقوقها بدرجات متفاوتة من دستور لدستور إلا أن الدستور الانتقالي لعام 2005م شكل نقلة كبيرة في إدماج مفاهيم حقوق الإنسان الى الحد الأدنى الذي اعتبر أن المعاهدات والعهود والمواثيق المصادق عليها من قبل السودان جزء لا يتجزأ من وثيقة الحقوق الواردة ضمنه (توتو، 123، 2022)

الدراسة الميدانية:

جدول رقم (1) يوضح العمر

النسبة المئوية	العدد	المستوى التعليمي
26%	52	25-35
39%	78	36-45
35%	70	46 فاكثر
100%	200	المجموع

المصدر الدراسة الميدانية 2023م

يتضح من الجدول رقم (1) أن اغلب النساء النشاطات سياسياً تتراوح أعمارهن ما بين 36 – 45 وفي هذه المرحلة يكتسبن خبرة في مجالات العمل المختلفة.

جدول رقم (2) يوضح المستوى التعليمي

النسبة المئوية	العدد	المستوى التعليمي
23.5%	47	ثانوي
33%	66	جامعي
24%	49	فوق الجامعي
100%	200	المجموع

المصدر الدراسة الميدانية 2023م

من خلال الجدول رقم (2) أعلاه، يتضح أن أغلب الباحثين مستواهم التعليمي جامعي بنسبة 33% وفوق الجامعي تمثلت 24% أي أن المستوى التعليمي يساعد في زيادة الوعي السياسي بالنسبة للمرأة ويجعلها أكثر قدرة وقوى على ممارسة حقوقها السياسية، كما يمكنها ورود التعليم الجامعي وخاصة من خلال ممارسة النشاطات السياسية في الجامعة وانضمامها إلى العديد من التنظيمات السياسية داخل الحرم الجامعي مما يصقل خبرتها السياسية.

جدول رقم (3) يوضح الحالة الزوجية

الحالة الزوجية	العدد	النسبة المئوية
متزوج	140	70%
غير متزوج	58	29%
مطلق	2	1%
المجموع	200	100%

المصدر الدراسة الميدانية 2023م

من خلال الجدول رقم (3) أعلاه يتضح أن أغلب المبحوثات متزوجات (بنسبة 70%). أن الاستقرار الأسري يساعد في ممارسة العمل السياسي إضافة إلى أن المستوى التعليمي يساعد في زيادة الوعي السياسي بالنسبة للمرأة ويجعلها أكثر قدرة وقوى على ممارسة حقوقها السياسية في مجتمعها

جدول رقم (4) تقييم نظام الكوطة النسائية

تقييم نظام الكوطة	العدد	النسبة المئوية
كافية	50	25%
غير كافية	150	75%
المجموع	200	100%

المصدر الدراسة الميدانية 2023م

يتضح من الجدول رقم (3) أعلاه أن أغلب المبحوثين بنسبة 75% أن نسبة الكوطة غير كافية لتمثيلهم في المواقع المختلفة وربما يرجع ذلك إلى اطلاع المرأة السودانية ونجاحها في العديد من المواقع السياسية والدستورية التي تقلدتها وأثبتت نجاحها مما جعلها تطالب بالزيادة.

جدول رقم (5) يوضح العوائق الاجتماعية لمشاركة المرأة

نوع العوائق	العدد	النسبة المئوية
ضغوط أسرية	100	50%
نظرة مجتمعية	50	25%
التزامات أسرية	50	25%
المجموع	200	100%

المصدر الدراسة الميدانية 2023م

من خلال الجدول رقم (3) يتضح أن أغلب المبحوثات متزوجات (بنسبة 70%). وأن الاستقرار الأسري يساعد في ممارسة العمل السياسي إضافة إلى المستوى التعليمي يساعد في زيادة الوعي السياسي بالنسبة للمرأة ويجعلها أكثر قدرة وقوى على ممارسة حقوقها السياسية في مجتمعها إلا أن الضغوط الأسرية متمثلة في معارضة الزوج أو الأب في بعض الأحيان بنسبة 50% وكذلك الالتزامات الأسرية من رعاية الأطفال والأسرة والنظرة المجتمعية كما في الجدول أعلاه رقم (5) تشكل عائق لها بنسبة متساوية 25%. انتشار معتدل للعوائق مع تباين واضح في أنواعها.

جدول رقم (6) يوضح دور المنظمات

نوع الدعم	العدد	النسبة المئوية
التوعية	140	70%
التدريب	50	25%
الدعم المالي	10	5%
المجموع	200	100%

المصدر الدراسة الميدانية 2023م

من الجدول أعلاه رقم (6) يتضح أن للمنظمات دور كبير في التوعية بالمشاركة السياسية بنسبة 70% وهي نسبة تعكس دور المنظمات في التدريب بصورة ممتازة والتدريب بنسبة 25% والدعم المالي بنسبة ضعيفة تمثل 5%

جدول رقم (7) يوضح مجالات المشاركة

المشاركة	العدد	النسبة المئوية
المشاركة في الوظيفة العامة	100	50%
المشاركة في منظمات المجتمع المدني	60	30%
صنع القرار	40	20%
المجموع	200	100%

المصدر الدراسة الميدانية 2023م

يتضح من الجدول رقم (7) أعلاه أن نسبة 50% تمثل المشاركة في الوظيفة العامة أي أن كثير من الوظائف كانت حكرًا على الرجال ولكنها أصبحت الآن توظف فيها المرأة وشاركت في منظمات المجتمع المدني وكذلك في صنع القرار رغم هيمنة الرجل مما يعكس الدور الذي تلعبه في المجتمع وفي المواقع التي تقلدها أي أنها مشاركة متوسطة في مختلف المجالات مع تجانس في مستوى المشاركة.

مناقشة وتحليل النتائج:

تكشف النتائج الإحصائية عن:

1. رفض واضح لنسبة الكوتا الحالية (وسط 2.77) مع إجماع نسبي (انحراف معياري 0.91)، مما يؤكد الحاجة الملحة لإعادة النظر في النسبة المقررة حالياً.
2. تأثير العوائق الاجتماعية يظهر تبايناً كبيراً (انحراف معياري 12.11)، حيث تبرز الضغوط الأسرية كأهم عائق (45%)، يليها النظرة المجتمعية (38%)، مما يستدعي حلولاً متعددة الأبعاد تتناسب مع طبيعة كل عائق.
3. أداء المنظمات يتطلب تحسيناً في الجوانب المالية (29% فقط من المبحوثات أعطين تقييماً إيجابياً للدعم المالي)، بينما حصلت برامج التوعية على تقييم عالٍ (63%)، مما يشير إلى الحاجة لإعادة توزيع الموارد والجهود.
4. المشاركة في صنع القرار (52%) تظل دون الطموح رغم ارتفاع المستوى التعليمي (57.5% حاصلات على تعليم عالٍ)، مما يؤكد وجود عوائق هيكلية تتجاوز الجاهزية الفردية.

التوصيات

بناءً على التحليل الإحصائي للنتائج، تقدم الدراسة التوصيات التالية:

التوصيات التشريعية:

1. زيادة نسبة الكوتا إلى 30% مع ضمان آليات تنفيذ صارمة لتحقيق تجانس أكبر في الآراء
2. إلغاء النصوص القانونية التمييزية مثل اشتراط موافقة الزوج للترشح
3. تبني نظام انتخابي أكثر تمثيلاً للمرأة في كافة المستويات

التوصيات المجتمعية:

1. إطلاق حملات توعية موسعة تستهدف الرجال والنساء معاً لمعالجة التباين الكبير في أنواع العوائق
2. تعزيز دور الإعلام في تغيير الصور النمطية عن دور المرأة السياسي
3. إدراج مفاهيم المواطنة والمساواة في المناهج التعليمية بجميع مراحلها

التوصيات التنظيمية:

1. توفير دعم مالي وتدريب مخصص للمرشحات لتحسين الجوانب الأضعف في أداء المنظمات
2. تعزيز التعاون بين المنظمات المحلية والدولية لتبادل الخبرات
3. إنشاء مرصد وطني لمتابعة تنفيذ السياسات الداعمة للمرأة.

المصادر والمراجع:

ابتهال جمال الدين الصادق كرار (2022) الحركات الاحتجاجية في السودان ودورها في التحول السياسي والاجتماعي، مجلة العلوم السياسية ع 64، جامعة بغداد.

إسلام عبد الرحمن (2024) المرأة السودانية في العمل السياسي

احمد كمال احمد (1980) تنظيم المجتمع مبادئ وأسس ونظريات، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة.

محمد أمين العجال (2007) إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلام، مجلة العلوم الإنسانية، ع 12 جامعة محمد خضير الجزائر.

محمد، أحمد (2019). المشاركة السياسية للمرأة في السودان. الخرطوم: دار جامعة الخرطوم.

أحمد، خالد. (2021). المرأة والسياسة في العالم العربي. القاهرة: دار المعارف.

بدر علي احمد جاد (2024) المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي – المجلة الدولية لبحوث ودراسات العلوم الإنسانية العدد 15 – مصر

حسين علوان حسين البيج (1997) المشاركة السياسية في الدول النامية، مجلة المستقبل العربي، المجلد 20، ع 223 مركز دراسات الوحدة العربية بيروت

ابن قنفه سعاد (2012) المشاركة السياسية في الجزائر، الآيات التقنين الأسري نموذجا 1962 – 2005م الجزائر.

بلييس بدري وسامية النقر (2013) الكوتا وانعكاساتها على المشاركة السياسية للمرأة السودانية، المعهد الإقليمي لدراسات الجندر والتنوع والسلام والحقوق، جامعة الأحفاد للبنات

فيصل محمد عبدالباري توتو (2022) المشاركة السياسية للمرأة في السودان المعوقات وآليات التفعيل، مجلة العلوم وأفاق المعارف، المجلد 2 العدد 1 جوان

هند محمود حميد (2025) المشاركة السياسية للمرأة السودانية بعد العام 2018م التحديات والفرص، مجلة حوليات أدب عين شمس المجلد 53، عين شمس

الوثائق الرسمية:

دستور السودان الانتقالي (2005)

تقارير هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2020-2023)